# اقتصاد

## بعدما نشرت «الوطن» عن خلل في التعاقد بين المصارف والمحامين..
# رئيس الحكومة يطلب إعداد قرار خاص بالموضوع

**محمد راكان مصطفى**

كشف مسؤول مصرفي لـ«الوطن» أن إدارات المصارف العامة تقدمت باقتراح إلى رئاسة الحكومة للتعاقد مع محامين ذوي خبرة وكفاءة بهدف متابعة تحصيل وتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة، تم ضمنه استعراض مراسلات تمت مع وزارة المالية ومصرف سورية المركزي حول هذا الموضوع.

وبناءً عليه وجّه رئيس الحكومة بإعداد مشروع قرار حول موضوع التعاقد من المصارف مع المحامين، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، حيث جاء في الاقتراح أن يكلف حاكم مصرف سورية المركزي ممثلين عن المركزي يقومون بالاجتماع مع ممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن المصارف العامة من أجل عقد اجتماع لدى مصرف سورية المركزي لإعداد مشروع القرار وفق توجيه رئيس الحكومة.

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه تم التوافق بين مديري المصارف بشكل مبدئي بأن يتم التعاقد بشكل مباشر مع المحامين من أصحاب الخبرة في مجال المصارف، على أن يتم التعاقد على نسبة تحصيل تحدد وفق قرارات اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» فإن التوجه المبدئي بتحديد النسبة وفق مبلغ القرض ومدة التحصيل، وأن الهدف من هذا القرار هو تشجيع المحامين للوصول إلى قرارات تنفيذية تساهم في تحصيل الديون المتعثرة، مع ضمان حصولهم على حقوق تتناسب وأتعابهم، وفي إطار تحقيق العدالة لجميع الأطراف.

وبحسب المسؤول، هناك معلومات لدى مديري المصارف عن أجواء ايجابية تتجلى بدفع مصرف سورية المركزي لمشروع القرار بما يتوافق مع التوجه الذي تم التوافق عليه من مديري المصارف العامة.

وكانت «الوطن» قد نشرت سابقاً عن مسؤول مصرفي آخر عن رأيه بأن السبب وراء التأخر في تنفيذ الإجراءات المتخذة بحق المتعثرين الذين لم يقدموا على التسوية سببها التراخي القانوني في التطبيق من المصارف، إضافة إلى التباطؤ في إيصال تلك الإجراءات إلى مرحلة التنفيذ، وعدم وجود جدية في متابعة القضايا من المصارف، ووجود حالات تنسيق مع بعض المتعثرين في دوائر التنفيذ.

والذي كشف حينها لـ«الوطن» عن وجود خلل في طريقة التعاقد التي تتبعها المصارف مع المحامين لمتابعة قضاياها. ورأى أن هذه الطريقة خاطئة وتُسهل حالات الفساد، من خلال ارتكاب تجاوزات من بعض المحامين في حال وجود إغراءات مالية من بعض المتعثرين.

# وزير الصناعة لـ«الوطن»: لا يمكننا أن نفصّل القانون على مزاج كل صناعي أو تاجر

**الوطن**

قال وزير الصناعة كمال الدين طعمة في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن ما تقدم به الصناعيون من مطالب حول قانون حماية المستهلك الجديد يؤكد أن هناك تصوراً واضحاً لديهم حول بعض النقاط التي تتعلق بأمور السجن ومنع السفر والقروض وغيرها من العقوبات الرادعة التي فرضها القانون.

وأضاف: «لا يمكننا أن نفصّل لكل صناعي أو تاجر قانوناً على مزاجه، ودورنا كوزارة نقل هموم الصناعيين وإيجاد الحلول المناسبة لها لأن ما طالب به الصناعيون لا يرتبط فقط بوزارة الصناعة وحدها، وبناء عليه طلبنا منهم تقديم مذكرات تفصيلية بجميع المواضيع لعرضها ضمن اللجنة الاقتصادية».

وأشار إلى أن التعليمات التنفيذية لقانون حماية المستهلك يجب أن تكون شاملة وتراعي كل متطلبات الصناعة الوطنية.

وناقش وزير الصناعة المشكلات والهموم التي يعاني منها الصناعيون في دمشق وريفها خلال اجتماعه مع أعضاء غرفة صناعة دمشق. مؤكداً أن هموم الصناعيين تعتبر من أولويات عمل الوزارة ولاسيما في هذه الظروف الحرجة وذلك خلال لقائه بالأمس رئيس وأعضاء مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق وريفها، حيث وضع الصناعيون مشاكلهم ومعاناتهم بكل صراحة على طاولة الوزير، كما أكد طعمة أننا نحتاج إلى أشخاص لا يصابون بالإحباط لأن هناك تحديات كبيرة تحتاج للصمود والصبر ومعالجة الصعوبات وبذل قصارى الجهود للتغلب على هذه الظروف الاستثنائية، وأضاف طعمة: تم تخفيف الكثير من الصعوبات والغاية ضبط الأمور وليس الضغط على الصناعي، كما أكد على الاستفادة من الشركات التي طرحتها الوزارة للاستثمار.

بدوره رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس أشار إلى المشاكل الكبيرة أمام الصناعيين ومنها موضوع القروض المصرفية على الصناعيين المتعثرين وطرح منشآتهم للبيع بالمزاد العلني، وهذا الأمر سيكون كارثياً على الاقتصاد السوري ولا ينبغي تحميل الصناعيين الذين استمروا بالعمل مشاكل الذين غادروا القطر، كما أن هنالك حديثاً عن رفع الفوائد المصرفية وهو أمر لا ينبغي التفكير به في الفترة الحالية.

وأشار إلى أن قانون العمل الذي صدر مؤخراً جاء مجحفاً بحق الصناعيين ولم يأخذ بما تم الاتفاق عليه مع وزارة العمل.

وأشار أمين سر الغرفة فراس الجاجة إلى مشاكل قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجديد الذي شدد على العقوبات بشكل غير مبرر وفتح المجال لتعرض أي صناعي أو تاجر لعقوبة الحبس لمواضيع بسيطة قد تحدث بشكل طبيعي في العمل، كما يمكن أن تقدم بعض الشكاوى الكيدية على أصحاب الفعاليات ما تؤدي إلى الحبس وهذا مرفوض تماماً. وفي سياق متصل تابع رئيس القطاع الغذائي طلال قلعه جي طرح مشكلاتهم أمام الوزير مبيناً أن المستفيد من القانون ليس المستهلك وإنما بعض المراقبين التموينيين من خلال زيادة الرشوة التي سيتقاضونها من الصناعيين والتجار والذي بدأ فعلاً مع تطبيق القانون الجديد.

وأشار عضو مجلس الإدارة محمد أكرم الحلاق إلى عدم وجود دعم حقيقي للمنتج الوطني رغم حديث الحكومة بشكل مستمر عن هذا الموضوع، فهنالك العديد من المستوردين يحصلون على موافقات للاستيراد وبكميات كبيرة لمواد لها تصنيع محلي ومن ذلك المنظفات وقد تم تقديم مذكرة لوزارة الاقتصاد لإطلاعها على هذه التجاوزات. وفي نهاية الاجتماع تعهد طعمة بأن الوزارة لن توفر أي جهد في سبيل مساعدة الصناعيين والوقوف إلى جانبهم ومتابعته وتوفير كل مستلزمات جميع الملفات والمواضيع التي تهمهم، فهم شركاء في بناء هذا الوطن وصمدوا في سبيل البقاء هنا رغم الظروف الصعبة.

# سليمان لـ«الوطن»: البنزين لدينا أغلى من السعر العالمي.. والحكومة تبحث عن الحل الأسهل لدعم الخزينة

**علي محمود سليمان**

بعد كل إعلان عن ارتفاع سعر سلعة مهمة تحدث ضجة حول أسباب الارتفاع والمعاناة التي ستطال المواطن جراء الارتفاع مع استمرار حالة غلاء المعيشة وشح الإيرادات بالنسبة له، ومع آخر إعلان عن ارتفاع سعر مادة البنزين بدأت الناس تتساءل متى سيصدر خبر إعلان ارتفاع باقي المواد كونها تعودت منذ بداية الأزمة أن يأتي ارتفاع أسعار المواد تباعاً وعلى فترات زمنية متقاربة.

وهنا يوضح الخبير الاقتصادي الدكتور عدنان سليمان لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر مادة البنزين الأخير غير مبرر، خصوصاً إذا علمنا أنه أعلى من متوسط السعر العالمي الذي يبلغ ١٢٠ ليرة سورية، وهنا يأتي الاستفسار عن سبب رفع سعره بهذا الشكل بعد أن تم الإعلان عن تحرير أسعار المشتقات النفطية والتي من المفترض أن تكون تقارب السعر العالمي بالحد المقبول، مع العلم أن القسم الأكبر من مادة البنزين يتم استجراره عبر خط التسهيل الائتماني الإيراني، أي أنه لا يوجد دفع مباشر لثمنه وإنما الدفع مؤجل أو يتم عبر البضائع، ولو افترضنا بأن هناك تأميناً على بواخر الشحن وارتفاعاً في أجور صهاريج النقل فلن يكون هذا السبب مسوغاً كافياً لرفع سعر مادة البنزين.

والتسويغ الأقرب للواقع والمؤسف على حدّ تعبير سليمان يتمثل بوجود نقص في إيرادات الخزينة، وبالتالي الحكومة تبحث عن إيرادات لتحسين إيرادات الموازنة وبدلاً من أن تفرضها على الصناعيين والتجار ومطارح ضريبية جديدة لتحسين إيرادات الموازنة، فهي ذهبت إلى فرضها في المكان الأسهل ولكنه الأخطر اجتماعياً، حيث إن رفع سعر مادة رئيسية يعتبر من الضرائب المباشرة لأن الزيادة في السعر تقتطع بشكل مباشر ولا يمكن لأحد أن يتهرب منها، وبالتالي سينعكس هذا الارتفاع بشكل طبيعي ومباشر على الأجور والخدمات في عدة قطاعات كالنقل وغيرها من المجالات المعيشية التي ستتأثر حكماً في أسعار خدماتها، ما ينعكس بشكل مباشر على المواطن الذي سيدفع من جيبه هذا الفرق في الأجور دون وجود مصدر تعويض لهذا.

ويرى سليمان أن هذا الإجراء الحكومي يشير إلى وجود مشكلة في اتخاذ القرار الاقتصادي، تتمثل بغياب البحث عن المنعكسات الاجتماعية لأي قرار قبل إصداره، والذي كان من المفترض أن يتم البحث عن حلول أخرى من خلال العمل على مطارح ضريبية جديدة كالعقارات والاستثمار وعلى الصناعيين والتجار، وهنا نلاحظ مفارقة مهمة هو صدور مرسوم الإعفاء الضريبي للقطاع الصناعي والتجاري بشكل رئيسي في فترة زمنية قريبة لصدور قرار رفع سعر البنزين، وإن كان القصد من مرسوم الإعفاء الضريبي أن يكون ضمن خطة الحكومة لدعم القطاع الصناعي والتجار للاستمرار في الاستثمار وهو أمر صحيح بنسبة معينة، إلا أنه تزامن مع رفع سعر البنزين ما تسبب بضغط على المواطنين الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والطبقة الوسطى.

وحسب سليمان، هذا ما يفتح المجال للتساؤل عن هذا الإصرار منذ بداية الأزمة على رفع أسعار المواد الرئيسية مع حالة انخفاض قيمة الليرة السورية أمام الدولار، ما تسبب بتآكل الأجور والدخول بنسبة تصل لـ٨٠٪ دون رفع للرواتب والأجور وعدم جود أي مصادر بديلة للدخل لدى المواطن، ما خلق حالة تخوف دائمة لدى المواطنين من ظهور ارتفاعات لاحقة لمواد أخرى بعد ارتفاع إحدى المواد الرئيسية، حيث أصبحت ظاهرة ارتفاع الأسعار متكررة مع عدم انخفاض سعر أي مادة منذ بداية الأزمة.

# ٣٥ ألف ليرة تكلفة متر البناء والحديد المبروم يلامس ٢٠٠ ألف ليرة لأول مرة

**اسعد المقداد**

أصبح سعر متر البناء في المناطق المنظمة والتي تملك صفة الطابو البعيدة عن التجاوزات والمخالفات والمطابقة لتقارير نقابة المهندسين يتجاوز ٣٥ ألف ليرة ما عدا سعر الأرض اي بنسبة تتجاوز ٤ أضعاف مقارنة بالسنوات السابقة خاصة بعد أن لامس سعر طن الحديد المبروم ٢٠٠ ألف ليرة الأمر الذي جعل من رحلة البحث عن منزل مناسب أطول رحلة يقوم بها المواطن السوري طوال حياته، رحلة يتعرض خلالها لخيارات عديدة وعروض جمة وطرق ممهدة أحياناً ووعرة بأغلب الأحيان للحصول على منزل (إن حصل) بشق الأنفس، بعد صعوبات قد تقضي على آماله بمنزل يؤوي أسرته وبين ارتفاع أسعار العقارات الجنوني في السنوات الأخيرة وانخفاض دخل المواطن السوري بات الأمر شبه مستحيل وخصوصاً بالنسبة لشريحة الشباب، بحيث أصبح اقتناء عش الزوجية حلم كل شاب وفتاة في ظل عجز واضح لقطاع التعاون السكني عن حل المشكلة لما انتابه من أخطاء وابتعاده عن الواقع المعيشي واستغلال العاملين في هذا المجال لمزايا هذا القانون لمصالح شخصية بعيدة عن الهدف من التعاون السكني.

»الوطن» جمعت بعض الآراء الذي كان مفادها أن أغلب المواطنين المستطلعة آراؤهم أكدوا أن عدم توزيع الحكومة للأراضي وعدم النظر إلى ازدياد السكان في سورية وخاصة المتمركزة في العاصمة أدى إلى اختناق كبير وارتفاع في أسعار المتر المربع... علماً أن الحل بسيط جداً وهو أن تقوم الدولة بإطلاق بيع الأراضي وربط دمشق بضواح تربطها طرقياً وخدمياً بمركز العاصمة، الأمر الذي سيؤدي حكماً إلى هبوط الأسعار.

كما رأى البعض الآخر أنه يجب إيجاد آلية لعمل وزارة الإسكان تتناسب مع تطور العصر وما يحققه القطاع الخاص من سرعة في الإنجاز أي يجب أن تتخلص من القوانين التي تكبلها ناهيك عن العقلية المتمركزة فيها والتي تتمتع ببيروقراطية عالية بما يسهم في معالجة مشكلات السكن العشوائي ومناطق المخالفات وتأمين السكن الملائم والمناسب لمختلف الشرائح الاجتماعية من حيث التكلفة المادية والشروط الصحية والاجتماعية

ويرجع ابو مازن المدير التنفيذي لشركة /م/ للبناء سبب ارتفاع متر في بعض مناطق الريف إلى ارتفاع سعر متر أرض العمار نتيجة ازدياد الطلب والشراء على الأراضي الأمر الذي زاد سعر متر البناء باعتباره مرتبطاً بشكل مباشر بالسعر الإجمالي لسعر العمار موضحا أن تكلفة البناء مقارنة قبل الأزمة تجاوز ٥ أضعاف ضاربا مثال طن الحديد قبل الأزمة ٤٨ ألف ليرة في حين اليوم يلامس ٢٠٠ ألف ليرة وطن الاسمنت كان ٣٦٠٠ ليرة في حين اليوم يلامس ٢٠ ألف ليرة مضيفاً أن أسعار الأراضي بريف دمشق تتفاوت بشكل ملحوظ بين أرض وأخرى، حيث حافظت بعض الأراضي على أسعار ذهبية في حين بقيت بعض الأراضي الأخرى تجر أذيال الخيبة مضيفا أن أسعار العقارات بريف دمشق شهدت في الآونة الأخيرة الركود والجمود المسيطر على أسواق العقارات في ظل جنون الأسعار التي ارتفعت على الرغم من كثرة العرض وقلة الطلب ويعود سبب الجمود الواضح لحركتي البيع والشراء إلى ضعف السيولة النقدية لدى الزبائن والارتفاع الجنوني لأسعار العقارات.

## «الاقتصاد» لـ«الوطن»:
# تسهيل انخراط أصحاب المشاريع والأفكار الجديدة من الشباب في عملية التنمية

**الوطن**

أكدت مديرة السياسات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سامية المعري لـ«الوطن» أن إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم على مقاربة شمولية ومتكاملة وعلى إعداد البيئة التشريعية والإدارية باتجاه تسهيل انخراط أصحاب المشاريع والأفكار الجديدة، وخاصة من فئة الشباب، في عملية التنمية بالاعتماد على المهارات والقدرات التي يمتلكونها والتي تلبي طموحهم المهني واحتياجاتهم المعيشية، كما تمكنهم من الدخول إلى سوق العمل والإنتاج وإعطاء مشاريعهم صفة الاستدامة والاستمرارية.

وبيّنت أن الهيئة الجديدة ستتمتع بدور مهم وفعال في صياغة سياسات تجعل من بيئة الأعمال أكثر مرونة وأقل تكلفة، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تأسيس شبكة حاضنات أعمال توفر الأنظمة الأساسية والاحتضان ودعم أصحاب المشاريع الجديدة للتحول من مرحلة التفكير إلى مرحلة العمل والتنفيذ من خلال تقديم الدعم الفني واللوجستي المطلوب عبر توفير الاستشارات الفنية والقانونية في مجال التشغيل والإدارة والتسويق، إضافة إلى البرامج التدريبية التي تستهدف تطوير المهارات والأعمال لتحسين جودة المنتج والتأسيس لعلاقات تشابك بين رجال الأعمال والشركات الوسيطة والمجتمع، تساهم في الترويج لمخرجات هذه المشاريع لتكون مدخلات تؤسس لصناعات إنتاجية كبيرة وذات ميزة نسبية مثل صناعة المفروشات التي تعتمد على القطع الحرفية اليدوية المشغولة بطريقة الحفر أو الموزاييك ما يتيح الوصول إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

ولفتت من جانب آخر إلى أن تفعيل القروض التشغيلية للمشروعات الإنتاجية يساهم في تخفيف عبء البدء بالتأسيس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة، وتساهم كذلك في تعزيز قدرة الصناعيين والمنتجين المحليين في القطاعات المختلفة الزراعية والتجارية والسياحية والخدمية وفي التكيف مع الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة وترميم سلاسل الإنتاج وضمان استمراريتها وتحقيق التنوع في مصادر النمو الاقتصادي.

وبينت أن أهمية إعادة هيكلة تنمية الصادرات تأتي من حتمية العمل على تطوير سياسات الدعم للإنتاج المحلي سعياً إلى تحقيق معايير الارتقاء بالأداء والنوعية والتوسع في الإنتاج والتصدير عبر إعادة التوازن للعملية الإنتاجية باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وحماية الإنتاج الوطني ما يضمن تأمين احتياجات السوق المحلية من المنتجات وترميم سلاسل الإنتاج لدى المؤسسات والشركات الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والتوسع التدريجي والمتوازن نحو زيادة حجم الصادرات وتنويعها وتخفيف أعبائها وتعزيز المركز التنافسي للمنتجات السورية أمام السلع المماثلة وتمكينها من ولوج الأسواق الخارجية.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منظمة مستقلة حيادية غير متحيزة، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع الهلال الأحمر العربي السوري جاهدة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص المتضررين بشكل مباشر أو غير مباشر من العنف الذي يضرب سورية منذ آذار ٢٠١١. وتقدم اللجنة الدولية على وجه الخصوص الرعاية الصحية العاجلة والإسعافات الأولية. وتمارس اللجنة الدولية أنشطتها في سورية منذ العام ١٩٦٧ وتعمل أيضاً في الجولان المحتل. وتنفذ المنظمة أنشطة أخرى من بينها استعادة الروابط الأسرية بين السوريين وأقاربهم المحتجزين في الخارج كما تساهم بتوفير مياه الشرب للمناطق المنكوبة بالجفاف.

ICRC

يعلن مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية عن حاجته إلى توظيف:

**موظف ميداني – قسم الإغاثة**

مقر العمل: حلب

**المهام الأساسية:**

- المشاركة بتخطيط وتطبيق ومراقبة برامج الإغاثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من حلب وريفها.
- مشاركة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتقييم الاحتياجات الإنسانية في المناطق المذكورة.
- التأكيد على فعالية التعاون مع الهلال الأحمر السوري كشريك أساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية.
- متابعة عملية توزيع مواد الإغاثة من خلال المكتب والزيارات الميدانية بشكل دوري.
- مسؤول عن التقارير الإحصائية في حال الضرورة.
- الترجمة من وإلى اللغة الإنكليزية.
- مساعدة باقي أعضاء الفريق بإدارة الأعمال الميدانية.

**الشروط المطلوبة:**

- شهادة ثانوية أو شهادة تخصصية.
- ٣ إلى ٥ سنوات خبرة في نفس المجال.
- إلمام تام باللغة الإنكليزية والعربية، تحدثاً و كتابةً.
- مهارات عالية باستخدام الحاسوب.
- معرفة جيدة بالمنطقة الجغرافية المعين بها.
- مهارات تحليلية جيدة.

**مكان العمل:** حلب
**لغة العمل:** الإنكليزية
**آخر تاريخ للتقديم:** ٢٠١٥/٨/١٣

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
يرجى من المهتمين إرسال ملفاتهم (السيرة الذاتية ورسالة التحفيز و شهادات الخبرة) إلى:
اللجنة الدولية للصليب الاحمر
أبو رمانة، شارع مصر، ساحة الروضة، دمشق، صندوق البريد: ٣٥٧٩ دمشق
أو مكتب اللجنة الدوليه للصليب الأحمر في حلب: بناء موريس آصلو، مقابل ثانوية جورج سالم، شارع الفيصل

**بريد الكتروني: dam_hr_services@icrc.org موضوع الإيميل: «موظف ميداني _قسم الاغاثة_حلب»**

سيتم الاتصال بالمرشحين المتوافقين مع متطلبات العمل فقط.
**تستبعد طلبات التوظيف بغير اللغة الإنكليزية أو في حال عدم اكتمالها.**

ICRC

The International Committee of the Red Cross (ICRC) is an impartial, neutral and independent organization. In response to the unrest affecting Syria since March 2011, the ICRC strives with the Syrian Arab Red Crescent (SARC) to meet basic needs of the civilian population, especially first aid and food assistance. Present in Syria since 1967, the ICRC also works in the occupied Golan. Other activities include restoring family links between Syrians and relatives detained abroad and providing drinking water to drought-stricken villages.

ICRC Syria is seeking to recruit:

**Relief Field Officer**
Based in Aleppo

**Main responsibilities:**

- Participates in planning, implementation and monitoring of the ICRC Relief programme in Aleppo and rural Aleppo.
- Assists the ICRC in assessing humanitarian needs in the assigned area of responsibility.
- Ensures an effective collaboration with the Syrian Arab Red Crescent (SARC) as the key operational partner of ICRC in Syria.
- Follows up the progress of the relief distributions through office work and regular field visits.
- Generates statistical and narrative reports as required.
- Translates from English to Arabic and vice versa.
- Assists other team members in running field activities.

**Minimum Qualifications:**

- High school or professional diploma.
- 3 - 5 years work experience in a similar field.
- Good knowledge of written and spoken English.
- Good computer skills.
- Good knowledge of geographically assigned environment.
- Good analytical skills.

**Working base:** Aleppo
**Working language:** English
**Deadline for applying:** 13/8/2015

Interested candidates are requested to send their complete files in English (CV, motivation letter and references ) to:
International Committee of the Red Cross (ICRC) Abu Romaneh, Masr Street, Rawda Square, Damascus or P.O.Box: 3579 Damascus
Or
Maurice Aslo Bulding, in front of George Salem school, Faisal Street, Aleppo
Candidates can email their files to: **dam_hr_services@icrc.org, email subject: «Relief Field officer_Aleppo»**

Only short-listed candidates will be contacted.
Incomplete files or applications in a language other than English will be rejected.